Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **البحرين**

نظرة عامّة على البلد: البحرين

| نوافل شهاب |

على الرغم من الاعتقاد بأن المجتمع المدني البحريني هو الأكثر حيوية في منطقة الخليج العربي، لكنّه يبدو شديد الهشاشة في العديد من الظروف السياسية بسبب عدم وجود قنوات اتصال فعّالة بين النخب الحاكمة ومؤسّسات المجتمع المدني، وبين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني نفسه. تُحدّد اللوائح الداخلية لأي منظّمة من المجتمع المدني نطاق عملها، وبالتالي ارتباطها الوزاري؛ منظّمات المجتمع المدني والنقابات العمّالية في البحرين مُسجّلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتخضع لإشرافها، فيما الجمعيّات السياسية مُسجّلة في وزارة العدل وتخضع لها. هناك نحو ١٦ جمعيّة سياسية في البحرين، و٦١٨ منظّمة مجتمع مدني من ضمنها ٢١ جمعيّة نسائية (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ٢٠١٩، صفحة ١٦٦).

حوكمة النظام السياسي في البحرين

البحرين هي ملكية دستورية وراثية تحكمها عائلة آل خليفة، ويتولّى الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة السلطات التنفيذية فيها. وفقًا لدستور البحرين لعام ٢٠٠٢، يُعيِّن الملك أعضاء مجلس الوزراء، وهو القائد الأعلى للقوّات المُسلّحة. تتكوّن الجمعيّة الوطنية في البحرين من مجلسين، وهما مجلس نواب مُنتخب ومجلس شورى مُعيّن، ولكلّ منهما سلطات متساوية. على الرغم من أن مجلس النواب المُنتخب له سلطة اقتراح القوانين والتشريعات، لكن لا يمكن صياغة القوانين إلّا من قبل الحكومة (دستور البحرين، المادتان ٣٢ و٣٣).

الظروف الاقتصادية

يبلغ عدد سكّان المملكة نحو ١,٥ مليون نسمة، ٣٥٪ منهم تحت سن ٢٥ عامًا. يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلّي الإجمالي نحو ٥١,٨٠٠ دولار أميركي، وهو رقم مرتفع نسبيًا بالمقارنة مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط. مع ذلك، لا تزال البيانات المُتعلّقة بتوزيع الثروة في البحرين شحيحة (المجذوب، ٢٠١٨).

اعتمدت سياسات البحرين الاقتصادية، وخصوصًا المُستوحاة من رؤية ٢٠٣٠، توجهًا نيوليبراليًا في محاولة لتنويع الموارد الاقتصادية. نجحت حكومة البحرين بجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية للبلاد، مع ذلك، لا تزال عائدات النفط تشكّل نحو ٧٠ إلى ٨٠٪ من الاقتصاد الوطني (المجذوب) ولا تزال البلاد تعتمد على بعض المساعدات المالية الإقليمية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة والكويت وهذا ما أدّى إلى زيادة ديون البحرين (BCCI، ٢٠١٧). بالإضافة إلى زيادة الدَّيْن العام والاعتماد على المساعدات المالية الإقليمية، أدخلت البحرين مؤخرًا الضريبة على القيمة المضافة(VAT) وخفّضت الدعم على الوقود والغذاء (ناغراج، ٢٠١٨).

واجهت حكومة البحرين صعوبات في المحافظة على التوازن المالي العام، ولذلك قامت بإطلاق برنامج التوازن المالي في العام ٢٠١٨ في محاولةٍ لسدّ العجز المالي التي شهدته البحرين لعدة سنوات، وذلك بمساعدة دولٍ مجاورة، بهدف تحقيق التوازن المالي بحلول العام ٢٠٢٢ (بنا، ٢٠١٨).

وضعيّة الجمعيّات السياسية في البحرين

أعيد منح الحقوق السياسية للمواطنين البحرينيين رسميًا بعد صدور ميثاق العمل الوطني للبحرين في العام ٢٠٠١ (مجلس الشورى). تشكّل العديد من منظّمات المجتمع المدني والجمعيّات السياسية خلال ذلك العام، بما فيها جمعيّة الوفاق الوطني الإسلامي، وجمعيّة الأصالة الإسلامية، وجمعيّة العمل الوطني الديموقراطي (وعد). في العام التالي، شهدت البحرين الانتخابات البرلمانية الأولى لها منذ ٣٠ عامًا، وبلغت نسبة المشاركة نحو ٥٤٪ (فياض، ٢٠١٩). إلّا أن بعض جمعيّات المعارضة السياسية، مثل الوفاق ووعد، قاطعت انتخابات العام ٢٠٠٢ بحجّة أن الهيكل التشريعي، وفقًا لدستور العام ٢٠٠٢ الذي أقرّ حديثًا، لا يعكس إرادة الشعب. تمّ تحفيز الجمعيات السياسية نفسها للمشاركة في الدورة الانتخابية لعام ٢٠٠٦ بعد صدور قانون الجمعيّات السياسية لعام ٢٠٠٥، وأيّد رجال الدين المؤثّرون قرار الجمعيّات المعارضة، وقد شهد ذلك العام إقبالًا قياسيًا (فيروز وبو صفوان، ٢٠١٨).

في العام ٢٠١٠، كان لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية حضور بارز في مجلس النواب، لكنّها انسحبت من المجلس بعد احتجاجات ٢٠١١ (الوسط نيوز، ٢٠١١)، وقاطعت انتخابات العام ٢٠١٤ بحجّة أن التصويت لن يكون عادلًا (ميدل إيست آي، ٢٠١٤).

في العام ٢٠١٦، عدّل الملك قانون الجمعيّات السياسية من أجل علمنة العمل السياسي في البحرين، ومنع الشخصيّات الدينية من العمل السياسي (الوسط نيور، ٢٠١٦). بعد فترة وجيزة من الموافقة على هذه التعديلات، أوقفت وزارة العدل جمعيّة الوفاق التي اتُهمت بالتورّط في الإرهاب والعنف (عبودي، ٢٠١٦). وأوقفت بعد عام جمعيّة وعد بتهم مماثلة (بي بي سي، ٢٠١٧).

على الرغم من فوز المنبر الديموقراطي التقدّمي الشيوعي المعارض بمقعدين في مجلس النواب في العام ٢٠١٨ (الأيام، ٢٠١٧)، إلّا أن قدرة جمعيّات المعارضة السياسية على الانخراط في العمل السياسي قيّدت بسبب رفضها إضفاء الشرعية على مجلس النواب، وبسبب نقص الدعم الحكومي والمالي.

النقابات العمّالية

طالبت الحركة العمّالية البحرينية على مدار ٦٤ عامًا بقانون يحمي حقوق العمّال. بعد إصدار ميثاق العمل الوطني، أصدر ملك البحرين قانون النقابات العمّالية في العام ٢٠٠٢ (البلاد برس، ٢٠١١). ووفقًا للاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين هناك نحو ٥٧ نقابة في البحرين من ضمنها ٦ نقابات تنتمي إلى القطاع العام (الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين).

في العام ٢٠١١، دعا الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين إلى إضرابات كأداة ضغط على الحكومة للاستجابة للمطالب التي أثيرت خلال مظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١ المؤيّدة للديموقراطية، وتشير التقديرات إلى أن نحو ٨٥٪ من القوى العاملة البحرينية انضمّت إلى هذه الإضرابات. نتيجة لذلك، حُظِرت أنشطة الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين خلال حالة السلامة الوطنية التي أعلنها الملك في آذار/مارس ٢٠١١، مع استمرار مشاركة بعض النقابات في المظاهرات مثل جمعيّة المعلّمين البحرينية، لتنتهي الإضرابات بفصل مئات الموظّفين، معظمهم من القطاع العام، بسبب مشاركتهم (منظّمة أميركيون من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ٢٠١٧).

لعب الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين دورًا كبيرًا في الضغط على الحكومة لإعادة هؤلاء الموظّفين، وتمكّن من توقيع اتفاقية في العام ٢٠١٢، بدعم من منظّمة العمل الدولية، تعِد بإعادة العمّال المفصولين إلى مناصبهم (منظّمة أميركيون من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ٢٠١٧).

النشاط غير المؤسّسي

بعد مظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١ المؤيّدة للديموقراطية، وما قابلها من مظاهرات مؤيّدة للحكومة، ظهر ائتلافان سياسيان هما تحالف شباب ١٤ شباط/فبراير الذي يدعو إلى تغيير النظام في البحرين، وائتلاف شباب الفتح الذي يتبنّى خطابًا شبيهًا بخطاب الحكومة. يواصل تحالف شباب ١٤ شباط/فبراير نشاطه على منصّات التواصل الاجتماعي، بشكل رئيس، من دون الكشف عن أسماء قادته، فيما أصبح تحالف شباب الفتح أقل نشاطًا بشكل تدرّجي.

كان لمظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١ تأثيرًا على تطوّر النشاط المدني غير المؤسّسي. تشكّل العديد من المبادرات المجتمعية، غالبيتها بهدف الجمع بين الأطراف المختلفة لإجراء حوارات وطنية غير رسمية. حاولت المبادرات، مثل تساؤل ومناظرة البحرين، بناء جسور بين جمعيّات سياسية ومنظّمات اجتماعية من خلفيات عدّة. وعلى الرغم من امتلاكها مهمّة حاسمة، إلّا أن هذه المبادرات لا تدوم طويلًا لأسباب عدّة، أبرزها عملها التطوّعي في الغالب، ومحدودية مساحة حرية التعبير، وأسباب اجتماعية وسياسية أخرى.

وضعيّة المنظّمات غير الحكومية

لكي تتمّ عملية التحوّل إلى المنظّمات غير الحكومية، يجب أن يمتلك المجتمع المدني موارد وقدرات أكبر من تلك التي تمتلكها الدولة، وهو ما لا ينطبق على البحرين. لكن على الرغم من ضعف المجتمع المدني المفترض، إلّا أنه نجح، في كثير من الحالات، في تقديم خدمات معيّنة لم تقدمها الحكومة بالشكل المطلوب. على سبيل المثال، بسبب ضعف وهشاشة برنامج توزيع المنح الدراسية من قبل وزارة التعليم، لجأ العديد من الطلاب المتفوّقين إلى المنظّمات الخيرية للحصول على مساعدات مالية تعليمية ومنح دراسية ليتمكّنوا من متابعة تعليمهم العالي.

قضايا التمويل

تحظر القوانين البحرينية على الجمعيّات السياسية ومنظّمات المجتمع المدني إرسال أو تلقي الأموال من الكيانات الأجنبية من دون إذن الحكومة. لذلك تعتمد المنظّمات على مساهمات الأعضاء، والاستثمارات التي لا تبغى الربح، والمنح التي تقدّمها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العدل (هيئة التشريع والرأي القانوني، ٢٠١٨).

يفتقر توزيع الدعم المالي من الحكومة إلى الشفافية. اعتادت منظّمات المجتمع المدني على تلقي دعم شهري بقيمة ١٢٠٠ دينار بحريني (٣١٨٠ دولارًا أميركيًا) من وزارة التنمية الاجتماعية. مع ذلك، تغيّرت سياسة التمويل في السنوات الأخيرة، وتمّ الانتقال إلى الدعم المالي القائم على المشاريع فقط (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، صفحة ١٧٣). في السنوات الأخيرة، كان الدعم المالي الحكومي للجمعيّات السياسية غير متسق لناحية القيم الممنوحة تواتر منحها، إذ حصلت بعض الجمعيّات السياسية على منح كبيرة، فيما لم تتلقّ العديد من المنظّمات الأخرى أي تمويل، ولا سيّما المُصنّفة كجمعيّات معارضة (البلاد برس، ٢٠١٨).

وضعيّة الإعلام والصحافة

القنوات التلفزيونية والمحطّات الإذاعية في البحرين مملوكة للدولة، أمّا الصحف فهي مؤسّسات خاصّة، لكن غالبيتها تتبنّى سياسات تحريرية موالية للحكومة. منذ العام ٢٠١١، أوقفت السلطات البحرينية صحيفة الوسط الوحيدة المستقلّة في البلاد عن الصدور ثلاث مرّات، ومن ثمّ أغلقت نهائيًا في العام ٢٠١٧ (الوسط نيوز، ٢٠١٧). أيضًا حُظِرت مطبوعات جمعيّتي الوفاق ووعد المعارضة في العام ٢٠١٠، وأُلغت هيئة شؤون الإعلام تراخيص النشر الخاصّة بهم (الوسط نيوز، ٢٠١٠).

وفقًا لمؤسّسة فريدوم هاوس، يوجد ٦ صحافيين بحرينيين حاليًا في السجن، فيما جُرِّد ٧ آخرين من جنسيتهم لنشرهم محتوى ينتقد الحكومة. بسبب هذه الظروف، أنشأ العديد من الصحافيين صحفًا مستقلّة على الإنترنت تركّز على الشؤون البحرينية، مثل مرآة البحرين والمنامة بوست، إلّا أن معظم هذه المواقع تخضع للرقابة (فريدوم هاوس، ٢٠١٩).

المراجع:

Aboudi, S. (2016, June 14). Bahrain court shuts down main Shi'ite Muslim opposition group. Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-bahrain-rights-alwefaq/bahrain-court-shuts-down-main-shiite-muslim-opposition-group-idUSKCN0Z01DU

Al Bilad published budgets of political associations. (2018, November 10). Albiladpress. Retrieved from http://albiladpress.com/newspaper/3679/532746.html

Al Wefaq withdraws completely and permanently from the Council of Representatives. (2011, February 17). Alwasatnews. Retrieved from http://www.alwasatnews.com/news/527797.html

Almajdoub, S. (2018). Economic Inclusion and Sustainable Growth: New Perspectives from the Gulf. Rice University's Baker Institute for Public Policy, 1-8. Retrieved from https://www.bakerinstitute.org/media/files/research-document/eb1de7a9/cme-pub-carnegie-london-071618.pdf

Bahrain announces major fiscal balance program. (2018, October 4). BNA. Retrieved from https://www.bna.bh/en/BAHRAINANNOUNCESMAJORFISCALBALANCEPROGRAM.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDkK1nEjCDnC0BXR8Z6aa%2BHo%3D

Bahrain, Council of Shura. Law by Decree No. 14 for 2002 Exercising Political Rights. Retrieved from https://bit.ly/2HeZBq1

Bahrain, Legislation & Legal Opinion Commission. (n.d.). Law No. 26 of 2005 Regarding Political Associations. Legal Affairs. Retrieved from http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2407#.XVq8a5MzZ8c

May 31). Bahrain's secular political association "Waad" dissolved by ,2017) court order. BBC. Retrieved from http://www.bbc.com/arabic/middleeast-40104784

Bahrain, Ministry of Labor and Social Development. (2019). Annual Statistical Report of 2018. Retrieved from http://www.mlsd.gov.bh/sites/default/files/img/files/statreport2018.pdf

Constitution of Bahrain. (2002). Retrieved from http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2670#.XVl9Wy17Grc

Crushing Civil Society (Rep.). (2017, June). Retrieved https://www.adhrb.org/wp-content/uploads/ 2017/06/2017.6.5_crushing-civil-society_web.pdf

Fairuz, J. (2018, June 4). The Bahraini Opposition's Election Boycott in 2002 [Interview by A. Busafwan]. Retrieved from http://www.bcsl.org.uk/arabic/?p=2241

Fayyad, K. (2019, March 19). Participation in National Elections: Democratic & Societal Maturity towards a Civil Modern State. Retrieved from https://www.bipd.org/publications/Articles/article190319.aspx

Freedom in the world 2019: Bahrain (Rep.). (2019). Freedom House. Retrieved from https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-world/2019

History of the Bahraini Labor Movement. (n.d.). Retrieved from http://www.gfbtu.org/main/?page_id=456

Middle East Eye. (2014, October 11). Bahrain's opposition to boycott 'useless' elections. Retrieved from https://www.middleeasteye.net/news/bahrains-opposition-boycott-useless-elections

Ministry of Information suspends Al Wasat until further notice. (2017, June 3). Alwasatnews. Retrieved from http://www.alwasatnews.com/news/1247105.html

Nagraj, A. (2018, December 25). Bahrain prepares for VAT introduction next year. Gulf Business. Retrieved from /https://gulfbusiness.com/bahrain-prepares-vat-introduction-next-year

The Bahrain Debate: An Initiative for Civil Discourse. (n.d.). Retrieved from /http://www.thebahraindebate.com

The King issues a decree to prohibit mixing religious and political action. (2016, June 12). Alwasatnews. Retrieved from http://www.alwasatnews.com/elections/page/1125520.html

The Progressive Democratic Tribune Announces its Participation in 2018 Elections. (2017, October 31). Alayam. Retrieved from https://www.alayam.com/alayam/Parliament/687347/News.html

The promulgation of the Union Labor Law is the basis for national unions' structure. (2011, May 1). Albiladpress. Retrieved from http://www.albiladpress.com/article97820-1.html

The Information Authority suspends "Al Democrat" & "Al Wefaq". (2010, September 18). Alwasatnews. Retrieved from http://www.alwasatnews.com/news/475456.html

The Public Debt of the Kingdom of Bahrain, Indicators, Implications, and Proposals for a Solution. (2017). Bahrain Chamber of Commerce and Industry. Retrieved from https://bit.ly/2yWolMl

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهتمها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

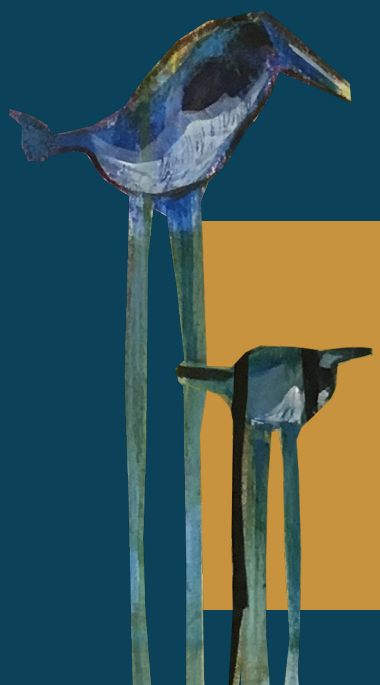

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub